قطر

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	2.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	156.8
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	54069.0
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	103.5
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات[أ]	80.2
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	97.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

أدت القيود الصارمة المفروضة للحد من انتشار جائحة كورونا، وإطلاق حملة قوية للتطعيم، وإنهاء الأزمة الدبلوماسية مع الدول المجاورة، إلى وضع قطر على مسار تعافٍ واضح. ومن شأن استمرار الطلب العالمي على الغاز – باعتباره وقوداً انتقالياً، والتوسع الكبير في إنتاج حقل الشمال، والإصلاحات واسعة النطاق لبيئة الأعمال، وتهيؤ قطاع السياحة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في ديسمبر/كانون الأول 2022، أن يقوي الآفاق المستقبلية للبلاد.

الظروف والتحديات الرئيسية

تتمثل التحديات الهيكلية الرئيسية التي تواجه قطر في الاعتماد الشديد والمستمر على الهيدروكربونات، المتقلبة بطبيعتها، والحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد غير النفطي. ومن حُسن الحظ، تمت أخيراً تسوية الأزمة الدبلوماسية بين قطر وأربع دول عربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر) والتي أدت إلى فرض حظر على قطر لمدة ثلاث سنوات، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز آفاق النمو في الأمدَيْن القصير والمتوسط.

وقطر هي ثالث أكبر مصدر للغاز في العالم، وتتنافس مع أستراليا على لقب أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال. وتضع هيمنة قطر على صادرات الغاز الطبيعي البلد في موقع متميز عن سائر دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن الانتعاش الحاد في أسعار النفط في خلال عام 2021 تردد صداه في أسواق الغاز الطبيعي المسال، وخصوصاً عقود الغاز الطبيعي المسال المرتبطة بالنفط، الذي كان أقوى مما كان متوقعاً في البداية.

وسيظل إنتاج الهيدروكربونات مكوناً متنامياً من مكونات الاقتصاد القطري في السنوات القادمة، وذلك خروجاً من الوقف الاختياري المفروض ذاتيّاً لمدة اثني عشر عاماً على مواصلة تطوير حقل الشمال في الربع الأول من عام 2017. وتوسع قطر أيضاً نطاق استثمارات الغاز الطبيعي المسال في حقل غاز الشمال البحري والبري التي ستبلغ إجمالاً نحو 29 مليار دولار، وسترفع الطاقة الإنتاجية إلى 126 مليون طن سنويّاً بحلول عام 2027، في زيادة عن معدل الإنتاج الحالي البالغ 77 مليون طن سنويّاً.

ولما كان الغاز الطبيعي المسال ينظر إليه على أنه خام تغذية وسيط أقل إضراراً بالبيئة، وينظر إليه أكثر باعتباره مكملاً لاقتصاد مستقبلي يعتمد على الطاقة الهيدروجينية المتجددة، فمن المرجح أن تصدر قطر الهيدروكربونات لفترة أطول من البلدان الأخرى المصدرة لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تركز على النفط.

وفضلاً على الاستثمارات المتصلة بالغاز الطبيعي المسال، تبذل قطر منذ سنين جهوداً لتعزيز قدرتها على المنافسة. وشمل ذلك في الآونة الأخيرة: إلغاء نظام الكفالة الذي سيساعد في تسهيل انتقال الأيدي العاملة وزيادة الإنتاجية؛ وإصدار قانون جديد للشراكات بين القطاعَيْن العام والخاص، من شأنه تحسين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والاعتراف بملكية العقارات من قبل غير القطريّين، والتحول إلى نموذج الإقامة الدائمة للوافدين الذي يشمل منحهم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وتكافؤ الفرص مع المواطنين في بعض الأنشطة التجارية. كما بدأ تنفيذ حد أدنى غير تمييزي للأجور، يطبق على جميع العاملين، من جميع الجنسيات، وفي جميع القطاعات، بما في ذلك عاملات الخدمة المنزلية. وتُعد قطر أول بلد في المنطقة يطبق حدّاً أدنى غير تمييزي للأجور.

أحدث التطورات

تشير المؤشرات الأولية إلى حدوث تعافٍ اقتصاديّ طفيف. وتشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد القطري بنسبة 3.7% في عام 2020 بسبب إجراءات الإغلاق التي أعقبت الجائحة والانخفاض التاريخي في أسعار النفط في الربع الثاني من ذلك العام. ومع ذلك، ظلت نسبة مؤشر مديري المشتريات (PMI) في عام 2021 أعلى من 50، وهو ما يشير إلى التوسع، وقد اكتسبت زخما في يونيو/حزيران (54.6) ويوليو/تموز (55.9). واتخذت جائحة

الشكل 1 قطر/ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

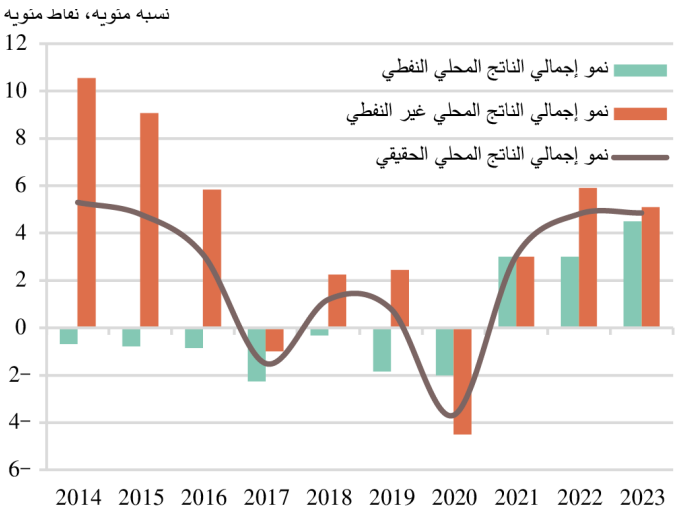

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

الشكل 2 قطر/ المالية العامة

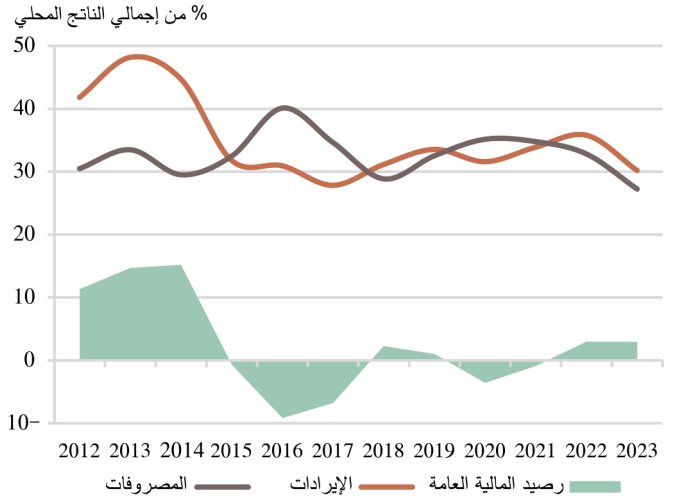

المصدر: Haver وحسابات خبراء البنك الدولي.

فيروس كورونا في قطر مسار انخفاض واستقرار لحالات الإصابة الجديدة والوفيات في أعقاب الارتفاع الأولي في عام 2020. ولم يتحول الارتفاع البسيط في حالات الإصابة في يناير/كانون الثاني 2021 إلى اتجاه جديد. وقد أتاح ارتفاع معدل التطعيم (98 جرعة لكل 100 شخص) للسلطات إلغاء القيود تدريجيّاً. وكان لهذا أثر واضح في النشاط، حيث عادت القدرة على التنقل، المقيسة من خلال بيانات جوجل، إلى مستويات ما قبل الجائحة على الرغم من انخفاضها لفترة قصيرة في أبريل/نيسان ومايو/أيار. ومرة أخرى، اقتربت مستويات البيع بالتجزئة والترفيه، وحركة التنقل إلى محطات المواصلات وأماكن العمل إلى متوسط مستويات ما قبل الجائحة التي ظلت سليمة بصفة عامة بالنسبة للنشاط السكني في أثناء القيود المفروضة في إطار مواجهة جائحة كورونا.

وكشفت قطر أيضاً عن زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 60% على مدى السنوات الكثيرة القادمة، وأبرمت صفقات توريد مع بنغلاديش وباكستان. ويمثل ذلك علامة واضحة على أن قطاع الطاقة سيظل محركاً للنشاط الاقتصادي في قطر في فترة ما بعد الجائحة.

ويقدَّر عجز المالية العامة في 2021 بنسبة 0.9% من إجمالي الناتج المحلي، في تحسُّن من العجز البالغ 3.6% في السنة السابقة، في أعقاب انتعاش أسعار الهيدروكربونات، التي يُستمد منها الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أن تستمر النفقات الموازنة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا بين القطاعات الأشد تضرراً (السفر والسياحة والعقارات) في الفترات ربع السنوية القادمة. وانعكس انكماش أسعار المستهلكين الذي كان واضحاً منذ تفشي الجائحة في الربع الثاني من عام 2021، حيث بلغ معدل التضخم السنوي 3.1% في يوليو/تموز. ومن المرجح، في وقت لاحق من هذا العام أن تطبق ضريبة القيمة المضافة، التي تأجل تطبيقها بسبب الجائحة.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 3% في عام 2021، والمعدل نفسه لنمو إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، وذلك بفضل الطلب المحلي والأجنبي، المدفوع بالنجاح في حملات التطعيم وانتهاء النزاع الدبلوماسي. ومع تحسُّن أسعار الطاقة، والاستعدادات النهائية لإقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022، والتي تأتي في شهر ديسمبر/كانون الأول، فضلاً على عائدات السياحة الوفيرة المتوقعة التي قد تدرها أول مناسبة رياضية تحضرها جماهير عريضة بعد جائحة كورونا، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 4.8% في 2022، وأن ينمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 5.9% وأن يظل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي عند مستوى 3%. ومن المتوقع استمرار أسعار النفط القوية (عند 65 دولاراً للبرميل) وبدء الإنتاج الموسع في حقل الشمال في عام 2023 على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو 5% في عام 2023 بعد بطولة كأس العالم.

وسيرجع تقلص عجز المالية العامة في عام 2021 في معظمه إلى تعافي أسعار الهيدروكربونات والتخفيف العام لتدابير ضبط أوضاع المالية العامة مع انفراج الجائحة. ومن المرجح أن يؤثر احتمال تطبيق ضريبة القيمة المضافة في السنة الحالية على الإيرادات في عام 2022 إلى حد كبير. وكما هو الحال لمؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، يُعد الحساب الجاري في قطر إلى حد كبير دالّة لأسعار السلع الأولية المرتبطة بالطاقة وأحجام صادراتها. ومع التحسن الكبير في أسعار الطاقة وارتفاع حصة قطر من السوق في آسيا، من المرجح أن يعود الحساب الجاري إلى تحقيق فائض (3.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2021)، وقد يَلْقَى مزيداً من الدعم من عائدات السياحة في بطولة كأس العالم عام 2022.

ويتوقف الانتعاش الاقتصادي في عام 2021 وما بعده على السيطرة على جائحة كورونا. وعلى الرغم من ذلك، ففي ظل تجدد تفشي فيروس كورونا حتى على مستوى العالم، واشتداد "انتشار" العدوى بين الذين تم تطعيمهم، فقد أظهرت أولمبياد طوكيو إمكانية تنظيم فعاليات رياضية كبرى على الرغم من الجائحة. لكن الدوحة أنفقت قبل هذه الأحداث المنفردة أكثر بكثير مما أنفقته طوكيو. كما تنعش تسوية الأزمة الدبلوماسية الآمال في مزيد من التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي والمشاركة في تحمل أعباء الأزمة الإقليمية.

الجدول 2 قطر/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2018	2019	2020	2021ت	2022ق	2023ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	1.2	0.8	3.7-	3.0	4.8	4.9
الاستهلاك الخاص	5.0	3.5	5.6-	4.5	5.9	5.1
الاستهلاك الحكومي	3.0-	2.5	10.3	3.6	5.3	5.0
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	4.0	2.5	3.2-	2.3	4.0	4.0
الصادرات، السلع والخدمات	1.5	1.1	6.8-	4.1	5.3	7.0
الواردات، السلع والخدمات	3.0	6.0	2.7-	5.5	7.1	7.6
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	1.2	0.8	3.6-	3.0	4.7	4.8
الزراعة	15.7	1.0	3.0	5.0	6.0	3.0
الصناعة	0.6	1.2	1.0	2.7	3.5	3.8
الخدمات	2.7	0.3-	15.2-	4.0	8.2	7.6
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.1	0.9-	2.6-	1.0	3.0	2.5
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	9.1	2.4	2.5-	3.1	4.0	5.7
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.3	1.0	3.6-	0.9-	3.0	2.9
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.7	2.7	1.7-	0.8	4.6	4.4
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	2.6	0.8	3.3-	5.7	3.0	3.7
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	91.5	91.5	91.1	90.2	90.0	89.8

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.